الأمم المتحدة

A/60/133

الجمعية العامة

Distr.: General
19 July 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تحليل وتقويم شاملان لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٣/٥٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تحليلا وتقييما شاملين لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب.

ويقدم الفرع الثاني من التقرير نظرة عامة على التحديات ذات الصلة بتشغيل الشباب ويضع هذه المسألة في سياق إعلان الألفية، بما في ذلك جدول الأعمال الدولي المعني بالتنمية والأمن الجماعي والمرتبط بهذه المسألة. ويقدم الفرع الثالث تحليلا وتقييما لـ ٣٩ من خطط العمل الوطنية، أو التقارير المرحلية، المتصلة بتشغيل الشباب. ويحلل هذا الفرع توجهات السياسات والبرمجة، على حد سواء، لخطط العمل هذه، والعملية التي وضعت بها. ويتضمن الفرع الرابع مجموعة من الاستنتاجات المستمدة من هذا التحليل ويقدم الفرع الخامس مجموعة من التوصيات المتعلقة بدور شبكة تشغيل الشباب التي أنشأها الأمين العام بوصفها آلية لتعزيز تبادل القرناء، والدعم والاستعراض من أجل حفز الأعمال المتعلقة بتشغيل الشباب على الصعيدين الوطني والعالمي.

* A/60/150.

120805 120805 05-43121 (A)
0543121

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٢	٣
ثانيا –	تشغيل الشباب: نظرة عامة على التحديات	٣-١١	٣
ثالثا –	تحليل خطط العمل	١٢-٥٠	٥
ألف –	مقدمة	١٢-١٥	٥
باء –	التوجهات السياسية والبرنامجية لخطط العمل الوطنية	١٦-٤٢	٧
جيم –	عملية صياغة وتطوير خطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب	٤٣-٥٠	١٥
رابعا –	الاستنتاجات	٥١-٦٤	١٧
خامسا –	توصيات	٦٥	٢٠

المرفقات

الأول –	قائمة البلدان التي قدمت خطط عمل أو تقارير مرحلية وطنية (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)	٢٤
الثاني –	معايير التحليل والتقييم الشاملين لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب	٢٥

أولا – معلومات أساسية

١ – أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٧ عن تعزيز تشغيل الشباب وقرارها ١٣٣/٥٨ عن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب الذي شجعت فيه الدول الأعضاء على إعداد استعراضات وخطط عمل وطنية بشأن تشغيل الشباب ودعت منظمة العمل الدولية، في الإطار الشامل لشبكة تشغيل الشباب، إلى إجراء تحليل وتقييم شاملين للتقدم المحرز في هذا الشأن. وشجعت الجمعية العامة كذلك على وجه التحديد في قرارها ١٣٣/٥٨ الدول الأعضاء، على إدماج هذه الخطط الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب في خطط عملها الوطنية المتعلقة بالتشغيل أو إصدارها كوثائق مستقلة، كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في هذا القرار أن يقدم إليها التحليل والتقييم الشاملين في دورتها الستين في إطار استعراضها الذي يتم كل عشر سنوات لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. وقد قدمت المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير عن الاستعراضات وخطط العمل الوطنية إلى الدول الأعضاء في شكل مذكرة توجيهية وردت في المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن تعزيز تشغيل الشباب (A/58/229).

٢ – ونظرا للقيود المفروضة على طول الوثائق، يوجز هذا التقرير النتائج المتضمنة في تقرير أكبر ستنشره منظمة العمل الدولية عن التحليل الشامل للخطط الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب. وينبغي قراءة هذا التقرير مقترنا بالتقرير عن الشباب في العالم لعام ٢٠٠٥ (A/60/61-E/2005/7)، وتقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية المعنون ”استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (E/CN.5/2005/6).

ثانيا – تشغيل الشب٣اب: نظرة عامة على التحديات

٣ – تدل تقديرات منظمة العمل الدولية على أن عدد الشابات والشبان العاطلين عن العمل في أرجاء العالم بلغ زهاء ٨٨ مليونا، ويعمل شباب آخرون كثيرون ساعات طويلة مقابل أجر ضئيل وهم يكافحون لتدبير معيشتهم في الاقتصاد غير الرسمي[(١)]. وبذلك تبلغ حصة الشباب ٤٧ في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص العاطلين عن العمل في العالم والبالغ ١٨٦ مليون نسمة، وهو عدد مثير للقلق بصفة خاصة نظرا لأن الشباب يشكلون ٢٥ في المائة من فئة السكان في سن العمل. وتشير تقارير منظمة العمل الدولية أيضا إلى زيادة عدد الشباب العاملين في أعمال غير متواصلة (أعمال مؤقتة، وأعمال لبعض الوقت، وأعمال عرضية) وإلى ترتيبات غير آمنة للشباب في اقتصاد البلدان الصناعية والنامية، على حد سواء.

٤ - وإضافة إلى تحديات البطالة والعمالة الناقصة، يواجه الشباب عقبات أخرى تجعلهم أكثر تعرضا للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبدنية والنفسية[٢]. وهناك العديد من الشباب الذين لم يكملوا مرحلة التعليم الثانوي، وتبلغ نسبة الفتيات الصغيرات زهاء ثلثي عدد المتسربين من المدارس، ويصل أقل من ربع عدد الفتيات إلى التعليم الثانوي في كثير من البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، فإن غالبية الأشخاص الذين أصيبوا مؤخرا بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هم من الشباب ونسبة إصابة الشابات أعلى بكثير من نسبة إصابة الشبان. وثمة عوامل أخرى، إضافة إلى عامل السن تجعل الشباب أكثر ضعفا وهي الإعاقة أو الخلفية العرقية والاجتماعية أو الموقع الجغرافي.

٥ - كما أن إدراك المجتمع الدولي للتحدي المتمثل في تشغيل الشباب آخذ في الزيادة منذ اعتماد إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، أعربت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن توصيات محددة تتعلق بتشغيل الشباب، تبرز دور شبكة تشغيل الشباب في التصدي لهذا التحدي. وأوصت اللجنة، بصفة خاصة، بتخصيص ٣٠ مليون دولار لمساعدة ٢٥ بلدا من البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء في إعداد وبدء تنفيذ خطط عمل وطنية تتصل بتشغيل الشباب والمساعدة في الحصول على موارد إضافية أوصى بها صندوق تطوير المشاريع في أفريقيا وصندوق تطوير الهياكل الأساسية من أجل تنفيذ هذه الخطط الوطنية.

٦ - ويشكل عمل الشباب أيضا أكثر الجسور وضوحا بين خطتي التنمية والأمن المتضمنين في إعلان الألفية. وتؤدي رداءة الاقتصاد والبيئة الاجتماعية إلى تهيئة الأوضاع التي يجند فيها الشباب أو يجبرون على المشاركة في الصراعات المسلحة ليس في بلدانهم فحسب وإنما أيضا في بلدان مجاورة. وغالبا ما يكون الشباب الضحايا الأساسيين لتلك الصراعات. وتترك الحروب المدنية والصراعات الاجتماعية أيضا أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي، والاستثمار والتنمية الآمنة في مناطق بكاملها. ويعد نمو العمالة عاملا رئيسيا من عوامل تخفيف حدة التوتر الكامن وراء كثير من قضايا الأمن في الوقت الحاضر، فضلا عن التحديات الاجتماعية الأخرى من قبيل الهجرة غير النظامية، والاتجار بصورة غير مشروعة وعدم المساواة بين الجنسين والفقر.

٧ - وعلى إثر الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٣، أفادت بأنها ''قد أحيطت علما في كل بلد زارته بمشكلة البطالة، وبخاصة بين الشباب، وأنها تمثل مصدرا دائما لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا''. وأعربت البعثة عن أملها في أن يضطلع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بجهد تعاوني رئيسي مع شركائه لاستنباط نهج إقليمي عملي ومتضافر فيما يتعلق بهذه المشكلة الملحة[٣]. وفي بيان

لرئيس مجلس الأمن في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/9)، أكد المجلس من جديد الأهمية العاجلة لإيجاد حلول دائمة لمشكلة بطالة الشباب في غرب أفريقيا بغية منع تجنيد الجماعات المسلحة غير الشرعية لهؤلاء الشباب.

٨ - ولا يوجد سبب واحد لبطالة الشباب أو عمالتهم الناقصة، كما أنه لا يوجد نهج واحد أو استراتيجية واحدة لمواجهة التحدي. ويسلم الشركاء في شبكة تشغيل الشباب[٤] بضرورة أن تكون الاستجابات متكاملة وشاملة، وتعالج العرض والطلب، على حد سواء.

٩ - وأيا كانت الحلول السياسية الواردة في سياق بعينه فإن الشباب يحتاج إلى إشراكه بصفته شريكا نشطا في تصميم وتنفيذ السياسات التي تؤثر عليه. وبدلا من كونه فئة مستهدفة يتعين إيجاد العمالة لها، ينبغي اعتباره شريكا في وضع الحلول. ومن ثم، فإن الشباب ليسوا المشكلة ولكنهم جزء من الحل[٥]. ويحث الشباب الحكومات على معالجة شواغلهم وذلك بضمان الاستماع إلى أصواتهم وإدماج آرائهم في السياسات التي تؤثر عليهم. ويطالب الشباب بالاعتراف بهم لا بوصفهم قادة سياسيين محتملين وقادة الأعمال التجارية، وعمالا ومستهلكين في المستقبل، فحسب وإنما بوصفهم أساسا شركاء الحاضر.

١٠ - وفي ضوء هذه الحقائق والتحديات، أصبح تشغيل الشباب جزءا لا يتجزأ من إعلان الألفية، بوصفه هدفا هاما بحد ذاته في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وبوصفه أيضا مساهمة رئيسية في تنفيذ أهداف الألفية، على حد سواء[٦]. ولن يتحقق إلا تقدم ضئيل بصدد تنفيذ إعلان الألفية ما لم تتوفر للشباب الموارد، واحترام الذات والكرامة وهذا ما يمكن أن يوفره لهم العمل اللائق.

١١ - ويمثل الـ ١,١٩ بليون نسمة من الشباب الذين من المتوقع أن يبلغوا سن العمل خلال العقد القادم[٧] رأس مال بشري له قيمته، يمكن، إذا توفرت له التنشئة والإدارة والنفقات المالية على النحو الصحيح، أن يصبح نقطة انطلاق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة فرصة لا نظير لها أمام المجتمع الدولي، إذا ما ركز جهوده على ''جيل الألفية'' لكي يحقق أثرا مستداما على جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ثالثا - تحليل خطط العمل

ألف - مقدمة

١٢ - قدمت ٣٩ دولة عضوا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥[٨] ردودا على مذكرة الأمين العام الشفوية المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ التي طلب فيها إلى الدول الأعضاء أن

تقدم خططها أو تقاريرها المرحلية، التي تبين التقدم المحرز بصدد إعداد الاستعراضات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب. ويستند التحليل والتقييم الشاملان إلى هذه التقارير.

١٣ - وأعدت دول أعضاء أخرى كثيرة، أو هي بصدد إعداد، خطط عمل وطنية تتعلق بتشغيل الشباب أو وثائق سياسات أو استراتيجيات أخرى عن العمالة أو الشباب تعالج مسألة تشغيل الشباب. وهذه، على سبيل المثال، هي الحالة بالنسبة للبلدان التي اتخذت خطوة إلى الأمام بوصفها بلدانا رائدة في شبكة تشغيل الشباب، ولكنها لم تقدم حتى الآن خطط عمل أو تقارير مرحلية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة[٩]. وفضلا عن ذلك، أعدت الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جميعها تقارير عن العمالة الوطنية في إطار الاستراتيجية الأوروبية للعمالة وقدمت ١٠ حكومات منها تقاريرها استجابة لقراري الجمعية العامة المذكورين أعلاه.

١٤ - يبحث التحليل الشامل الوثائق التي تقدمها الدول الأعضاء مسترشدا بالمبادئ التوجيهية المتضمنة في تقرير الأمين العام عن تعزيز تشغيل الشباب (A/58/229، المرفق الأول). وبُذلت، على وجه التحديد، محاولة لتقرير: (أ) ما إذا كانت السياسات والبرامج التي أعدت في الماضي عن تشغيل الشباب قد استُعرضت وحُللت كأساس للمضي قدما في هذا الشأن؛ و (ب) هل استند إلى التقارير أو السياسات الموجودة حاليا عن تشغيل الشباب من قبيل استراتيجيات تخفيف حدة الفقر والسياسات الوطنية للشباب والسياسات الوطنية للعمالة والتقارير عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية[١٠] ذات الصلة بتشغيل الشباب، لضمان إدماج خطة العمل الوطنية في العمليات الوطنية لوضع السياسات وآليات التمويل الوطنية؛ و (ج) هل تمت مشاركة الشباب ومختلف وزارات وإدارات الحكومة وأصحاب العمل والعمال والمجتمع المدني في إعداد الخطة؛ و (د) هل أُنشئت الآليات وحُددت مؤشرات خط الأساس وأُعدت البيانات الإحصائية من أجل رصد التقدم وتقييم خطة العمل الوطنية ومؤشرات خط الأساس أو البيانات الإحصائية؛ و (هـ) هل طُلبت مساعدات بصدد علمية الصياغة من المؤسسات الشريكة الرئيسية في شبكة تشغيل الشباب (أي منظمة العمل الدولية أو البنك الدولي أو الأمانة العامة للأمم المتحدة)، أو من مؤسسات خارجية.

١٥ - ويسعى التحليل إلى تحديد ما إذا كانت خطط العمل أو التقارير المرحلية الوطنية تتبع نهجا متكاملا يربط بين جانبي العرض والطلب في سياسة تشغيل الشباب. ويبحث التحليل فيما إذا كانت الأولويات الأربع الشاملة وهي أهلية الالتحاق بالعمل وتنظيم المشاريع وإيجاد فرص العمل وتكافؤ الفرص قد اعتمدت في الخطة بوصفها إطارا للتحليل والإجراءات. والمجالات الأخرى التي أخذت بعين الاعتبار في معايير التقييم المستخدمة في هذا التقرير هي

أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والروابط بين عمالة الأطفال وتشغيل الشباب وأهمية تشغيل الشباب في مجالي منع الصراعات وحلها.

باء – التوجهات السياسية والبرنامجية لخطط العمل الوطنية

١ – النهج المتكامل

١٦ – أوصى الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة تشغيل الشباب بأن تعتمد البلدان نهجا متكاملا لتطوير سياسات العمالة. وركزت في الواقع معظم التقارير التي قُدمت على جانب العرض، وبالتحديد على مسألة إعداد الشباب لسوق العمل من خلال التعليم الأساسي والتدريب الحرفي وتطوير القدرة على تنظيم المشاريع. إلا أن دولا أعضاء أخرى عالجت أيضا الحاجة إلى إيجاد فرص عمل جديدة من خلال مشاريع إنشاء فرص عمل من خلال تحويل العمل غير المعلن، على حد سواء، وركزت البلدان التي أبرزت النهج المتكامل في تشغيل الشباب على بناء قطاع خاص تنافسي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتعزيز تنظيم المشاريع وتعزيز أهلية الالتحاق بالعمل لدى القوة العاملة وتحقيق تكافؤ الفرص، مع سعيها إلى الحد من معدل البطالة الطويلة الأجل. ولا تقتصر سياسات تشغيل الشباب على سياسات سوق العمل الناشطة فحسب بل تمتد أيضا لتشمل السياسات الاجتماعية والتعليمية والضرائبية وسياسات تنظيم المشاريع والسياسات الإقليمية. وركزت ردود كثيرة على تعزيز مواءمة أفضل بين فرص العمل واليد العاملة المتاحة وذلك من خلال تشجيع المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

٢ – أهلية الالتحاق بالعمل

التعليم

١٧ – يعتبر التعليم الأولي شرطا لا غنى عنه للدخول الناجح إلى سوق العمل، واحتلت أهمية التعليم الأولي من أجل تشغيل الشباب مكانة بارزة في كثير من الردود التي وردت. وتشمل المجالات التي أوليت اهتماما خاصا ضرورة منح فرص متساوية للحصول على التعليم الأولي، للبنات والبنين، على حد سواء، وفي كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وللفقراء فضلا عن منح تلك الفرص لمن يستطيعون دفع تكاليف هذا التعليم. وتسعى بلدان كثيرة إلى الحد من عدد التلاميذ الذين يتسربون من المدارس في وقت مبكر. وتقدم فرص متساوية لكل فرد من خلال الحق في الحصول على المستوى الأدنى من المهارات الأساسية وفي بعض الحالات أيضا الحق في الحصول على التعليم الثانوي. ويعالج بعض البلدان العقبات الثقافية لزيادة تقبل التحاق الفتيات بالمدارس وإكمالهن تعليمهن.

١٨ - ويتمثل النهج الذي تتبعه إندونيسيا تجاه التعليم الأساسي الشامل في جعله متاحا للفقراء وتحسين نوعيته. وفي حين سنت الجمهورية العربية السورية قانونا يقضي بعدم التمييز في التعليم الإلزامي، ويلزم البلديات بتوفير التعليم للجميع، تحاول بلدان أخرى معالجة مسألة المتسربين من المدارس. وتوجد في البرتغال وألمانيا برامج تقدم التعليم والدورات التدريبية والخدمات الاستشارية للوالدين والطلبة وتركز على الشباب الذين يتعرضون للأخطار والشباب الذين يواجهون صعوبات في التعليم. وترمي هذه التدخلات إلى منع التلاميذ المحرومين من التخلي عن التعليم والانضمام إلى صفوف البطالة. وفي أوغندا، اشتركت وزارة التعليم والرياضة مع الشركة التقنية الألمانية (GTZ) لتقديم تعليم غير رسمي يتضمن عناصر للتدريب قبل المهني للشباب في الريف في إطار برنامج صُمم لمعالجة مشكلة الطلبة الذين تخلوا عن التعليم في وقت مبكر.

١٩ - وأفادت صربيا والجبل الأسود عن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الحاصلين على مستويات عالية من التعليم. ويوجد هذا التباين الواضح في بلدان كثيرة حيث تشغل المستويات العليا من قطاعات العمل غير الرسمي الغالبية من قوة العمل الأقل تعليما. ويعد هذا الوضع غير مشجع بالنسبة للشباب الذين قد يفقدون الاهتمام بالتعليم، بسبب قلة فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية. وقد أنشأت اليابان وليتوانيا مؤخرا مكاتب للتوظيف الشامل والإرشاد المهني لمؤازرة الخريجين من جميع المستويات في بحثهم عن العمل. وأفاد شباب إندونيسيا، في الدراسة الاستقصائية المتصلة بالانتقال من المدرسة إلى العمل، أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تخليهم عن التعليم هو عدم وجود هدف يستوجب مواصلة التعليم مما يعزى إلى تدني نوعية المهارات التي اكتسبوها وعدم ملاءمتها. وغالبا ما يُنظر إلى التعليم، على النقيض من النظرة التقليدية، بوصفه تعليما لا صلة له بالحصول على عمل. وفضلا عن ذلك، فإن حاجة الشباب إلى الأمن المالي تجعلهم يسعون من أجل الحصول على عمل قبل إكمال تعليمهم الأساسي. ومن ثم فإن البيئة الاجتماعية - الاقتصادية قد تضطر الأطفال إلى ترك الدراسة في وقت مبكر مما يجعلهم عرضة للاتجار بهم واستغلالهم في عمالة الأطفال.

التدريب المهني

٢٠ - التدريب المهني جزء لا يتجزأ من جميع الردود التي قُدمت. وزادت العديد من البلدان من تمويل التدريب المهني ووضعت مناهج دراسية لربط التدريب المهني بالعمالة الحرة أو بمهارات تنظيم المشاريع. وثمة وسيلة أخرى سائدة لتحسين فرص تشغيل الشباب وهي التدريب المهني والزمالات التي توفر الخبرة الملموسة بالأعمال والتي يطلبها أصحاب العمل.

وتعمل موناكو وسنغافورة مع المؤسسات التعليمية لتقديم هذه الفرص. وتبرم بعض البرامج اتفاقات تدريب رسمية مع أصحاب العمل في حين يقدم البعض الآخر الدعم للمشاريع التي توظف الشباب. وفي بعض البلدان، يقدم أصحاب العمل طوعا فرصا للشباب لاكتساب الخبرة بالعمل لاعتقادهم أن الشباب يقدمون مساهمة فريدة في مكان العمل بفضل حماسهم وطاقاتهم والتزامهم وابتكاراتهم ورغبتهم في تقبل التغيير. وتشجع بلدان كثيرة الشراكات بين أصحاب العمل والعمال والمؤسسات التعليمية وترعى هذه الشراكات.

٢١ - وبالرغم من أن اختيار المهنة هو عادة اختيار شخصي، تسلم الحكومات بأن عليها تقديم الدعم للشباب لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم المهنية. وتشمل جميع الخطط تقريبا تدابير لتحسين إعداد الخريجين لسوق العمل. وفي معظم البلدان تكون المدارس هي المسؤول الرئيسي عن توجيه التلاميذ مهنيا وتوجيههم إلى التعليم العالي أو المهني. وتذكر التقارير التدابير الرامية إلى تحسين خدمات العمالة، من قبيل معارض التشغيل، ومراكز التوظيف، ونشر المعلومات وتحسين مهارات المرشحين الباحثين عن وظائف.

٢٢ - ومن الأهمية بالنسبة للعديد من فئات العمل تحطيم الأنماط المتعلقة بالمهن غير المحببة، لاحظ عدد من البلدان أنه يتعين عليها تشجيع الشباب على قبول الوظائف المتاحة وإن كانت بغيضة.

٣ - تنظيم المشاريع

٢٣ - ذكرت بعض البلدان في تقاريرها أنها تبذل جهودا لتهيئة البيئة الاقتصادية السليمة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بصورة أساسية على تيسير إنجازها للأعمال. واعتمد بعض البلدان نهج ''العمل يفيد'' الذي يشجع إصلاح الضمان الاجتماعي والنظام الضريبي بصورة شاملة. ويمكن أن يؤدي الحد بدرجة كبيرة من ''الإجراءات البيروقراطية'' والأعباء التنظيمية غير الضرورية إلى اجتذاب الاستثمارات، ودعم منظمي المشاريع وحفز الأعمال الجديدة. وقد عملت بعض البلدان على زيادة سهولة الحصول على التمويل، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تشجيع الابتكارات وإيجاد أعمال جديدة. ويتاح أيضا الدعم والحوافز الضريبية للأعمال التي توجد فرص عمل للشباب، بما في ذلك الشباب المعوقين.

٢٤ - ومن المعترف به في العديد من خطط العمل الوطنية أن تشجيع إنشاء المشاريع يعد وسيلة هامة من وسائل إيجاد توفير فرص العمل. ويحاول واضعو السياسات جعل العمل الحر وإنشاء المشاريع خيارا مفضلا لدى الشباب وذلك بتكوين ثقافة تنظيم المشاريع، وتهيئة البيئة الصحيحة وتسهيل إمكانية الحصول على الأدوات الضرورية لإنشاء المشاريع وتعهدها. وتتمثل الخطوة الأولى في تغيير السلوك الثقافي في المدارس نحو تنظيم المشاريع وذلك بتعزيزه

بوصفه خيارا مهنيا. وفي المملكة المتحدة، سيتلقى التلاميذ في المدارس الثانوية من سن ١٤ إلى ١٦ سنة في جميع أرجاء المملكة مدة خمسة أيام على الأقل تعليما في مجال تنظيم المشاريع. وفضلا عن ذلك، من شأن حملة ''اترك بصماتك'' التي تقودها أوساط الأعمال، أن تساعد على تشجيع روح تنظيم المشاريع لدى الشباب. ومن بين آليات الدعم التي وردت في التقارير تحسين فعالية التدريب في مجال تنظيم المشاريع في المدارس الحرفية وتطوير حملة في وسائط الإعلام لتشجيع قيام الشباب بتنظيم المشاريع.

٢٥ - وتعد عمليات البدء في الأعمال التجارية عنصرا رئيسيا من عناصر دينامية أي اقتصاد وتنفذ بلدانا كثيرة تدابير لتيسير السبل للشباب للبدء في أعمالهم الخاصة وإدارتها. وتعزز بعض البلدان مؤسسات التمويل الصغير وتقدم حوافز للشباب المقترضين الذين يستهدفون مواضيع محددة. وتعزز باكستان والسنغال والجمهورية العربية السورية المصارف والصناديق من أجل تطوير المشاريع الصغيرة وتقديم الدعم لمنظمي المشاريع من الشباب في المناطق الريفية. وأفادت المكسيك وكولومبيا في تقريريهما عن تقديم الدعم للشبان والشابات لوضع مقترحات مشاريع وخطط أعمال تجارية فضلا عن تقديم الدعم للشبان والشابات لتمويل إنشاء مشاريعهم.

٢٦ - ويؤدي التمويل الصغير دورا هاما في تمكين النساء، ويحقق لهن الاحترام من جديد، والاستقلال، والمشاركة المجتمعية ويدر دخلا للأسر المعيشية. ولذلك، أنشأ بعض البلدان صناديق مخصصة للنساء. وإضافة إلى الأموال، تتيح المملكة العربية السعودية فرصا للنساء لحيازة الممتلكات تمكنهن من البدء في عمل تجاري ما. وخصصت بوركينا فاسو صناديق للشباب لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع التجارية في الاقتصاد غير الرسمي ودعم ابتكارات الشابات. وفي الجزائر، تتوفر للشباب الذين ليس لهم سجلات عن الخلفية الائتمانية فرص الحصول على خدمات مالية وذلك بغية الاستثمار في أنشطة الأعمال الحرة. ووضعت المملكة المتحدة إطارا للنساء اللائي ينظمن المشاريع يبرز أربعة مجالات رئيسية للعمل: تحسين خدمات دعم الأعمال؛ وإمكانية الحصول على التمويل؛ والرعاية ورعاية الأطفال؛ والتحول من تلقي المزايا إلى العمل الحر. وأفادت تقارير المملكة المتحدة عن تحقيق زيادة في إنشاء الأعمال التجارية المملوكة للإناث.

٢٧ - وتعزز إندونيسيا الصلات بين المشاريع الكبيرة والصغيرة، اعتقادا منها أن الشركات الكبيرة لديها المعرفة والخبرة والموارد والشبكات وأن بوسعها أن تتيح قنوات فعالة لمنظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وللأشخاص الذين بدأوا مشاريع الحصول على الدعم اللازم.

٤ - تكافؤ الفرص

٢٨ - تناولت المشاريع وخطط العمل الوطنية مسألة تكافؤ الفرص فيما يتعلق بنوع الجنس ومن منطلق المجموعات الضعيفة، على حد سواء. وأفادت البلدان أن بالإمكان تنويع فرص عمل النساء وذلك بالقضاء على الآراء النمطية المقولبة المتعلقة بمهن الجنسين وإتاحة فرص متساوية للشابات والشبان على حد سواء للحصول على التدريب.

٢٩ - وأولت الكثير من الوثائق المقدمة، إضافة إلى عرض تكافؤ الفرص من منظور جنساني اهتماما خاصا للأقليات العرقية والشباب والمعوقين والمهاجرين والشباب الذين ينشأون في بيئات غير مواتية. وعلى سبيل المثال، اتخذت ألمانيا تدابير للتدريب قبل المهني للشباب المعوقين، والشباب المنتمين للأسر ذات الدخل المنخفض والشباب ذوي الخلفية التعليمية الضعيفة. وفي تايلند تنظم وزارة العمل أياما لتقديم معلومات عن المهن للأحداث الذين يعيشون في مراكز الاحتجاز، في حين تقدم بلغاريا برامج خاصة تستهدف تقديم التوجيه المهني وإسداء المشورة للشباب الناشئين في الإصلاحيات لمساعدتهم في مرحلة الانتقال إلى عالم العمل الخارجي.

٣٠ - وتعالج إندونيسيا الآراء الجنسانية المقولبة في المناهج الدراسية والفصل بين الجنسين في ميدان التعليم. وستقوم إضافة إلى ذلك، بحملات حازمة لزيادة الوعي من أجل تغيير النظرة إلى الأدوار التقليدية للجنسين وتقسيم المسؤوليات بين النساء والرجال. وتعمل فنلندا حاليا على تعديل القانون الخاص بالمساواة بين النساء والرجال. ومن شأن القانون الذي سيدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥، أن يعزز مهمة تشجيع المساواة والقضاء على التمييز. ويستهدف الاتحاد الروسي الشابات الضعيفات اجتماعيا واللائي يواجهن صعوبات في سوق العمل من قبيل الأمهات الوحيدات، والنساء المعوقات، والنساء اللائي أطلق سراحهن من المؤسسات الجنائية. وأبرزت المملكة المتحدة تقريرا أعد مؤخرا يعرض العلاقة بين ظاهرتي نقص تمثيل النساء ونقص المهارات. وخلص التقرير إلى أن فصل القوة العاملة على أساس جنساني لا يشجع عدم المساواة في الأجور والفرص فحسب، وإنما يحرم أيضا أصحاب العمل من الحصول على المهارات الرئيسية المطلوبة لتحسين الإنتاجية. ويجري حاليا تطوير استراتيجية وطنية لضمان اتباع نهج ثابت لمعالجة الفصل المهني. وستستعين الاستراتيجية بالأبحاث المتعلقة بأسباب عدم تدريب الشباب والشابات في المجالات التي تعاني من نقص في المهارات.

٣١ - وأفادت تقارير هنغاريا عن مدارسها "Sand Lot" الواقعة في الضواحي والتي تقبل الشباب المحرومين بين سن ١٦ و ٢٥ سنة ممن لا تتوفر لهم مهارات، والذين تسربوا من المدارس والمتسكعين بلا هدف. ويساعد المشروع المشاركين في العودة إلى المدارس وذلك

بتدريبهم وفقا لقدراتهم ورغباتهم. ويحدد البرنامج، بمساعدة الإخصائيين الاجتماعيين المحليين، أماكن وجود الشباب المنحرفين. وتعالج النرويج مشكلة المتسربين ببرنامجها ''كفالة الشباب'' الذي يكفل حصول كل الشباب على التعليم أو على عمل أو انضمامهم إلى برنامج خاص بسوق العمل.

٣٢ - وفي البرازيل يهدف البرنامج الوطني ''الوظيفة أولا''، الذي بدأ عام ٢٠٠٣، إلى مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وذلك بالجمع بين سياسات العمالة والدخل وبين سياسات استثمارات عامة وخاصة. ويستهدف البرنامج الشباب الذين حصلوا قدرا ضئيلا من التعليم بالمدارس، والشباب المنتمين إلى الجماعات الضعيفة والأسر المنخفضة الدخل والشباب الذين يعانون من التمييز. ونفذت كرواتيا برنامجا يستهدف الشباب من مستويات تعليمية مختلفة لتسهيل عمليات انتقالهم من المدارس إلى أماكن العمل وذلك بتقديم دعم قصير الأجل لأصحاب العمل الذين يوظفون الشباب. وتقدم نيكاراغوا الدعم للشباب في المناطق الريفية الفقيرة في مجالي العمل الحر والتعاونيات الزراعية، على حد سواء، وذلك بتمكينهم من اكتساب مهارات تقنية وإدارية، وإتاحة الفرص لهم للحصول على الائتمان والتكنولوجيا الجديدة. ولدى الجمهورية الدومينيكية خطة محددة لتوظيف الشباب المعوقين في سوق العمالة وذلك بالعمل مع أصحاب العمل المحتملين، وتنص الخطة أيضا على مساعدة العمال المعوقين عن طريق التغلب على العقبات في مجال الحصول على عمل والمحافظة عليه ونشر المعلومات العامة عن حالتهم.

٥ - توفير فرص العمل

٣٣ - أفادت تقارير عدد من الحكومات عن اتخاذ تدابير على صعيد السياسات ووضع استراتيجيات للاستثمار لتشجيع توفير فرص العمل. والمجالات الرئيسية هي تطوير الهياكل الأساسية التي تحتاج إلى عمالة كثيفة، وإيجاد حوافز مالية وحوافز أخرى لتطوير الأعمال التجارية وتشجيع تطوير القطاعات الاقتصادية التي تنطوي على فرص عمل محتملة، من قبيل الزراعة وقطاع الخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبدأت بلدان أخرى، مثل هولندا، حملات تثقيفية للتصدي عامة للرأي القائل بأن الشباب العاطل غير منتج أو ليس لديه ما يقدمه.

٣٤ - وأفادت جمهورية تترانيا المتحدة وباكستان عن وجود مشاريع تضم مجموعات من الشباب الذين يعملون في الأنشطة التي تحتاج إلى العمالة الكثيفة من قبيل بناء الطرق الممتدة من المزارع إلى الأسواق، والري، وجمع القمامة وتصريف المياه. وتهدف هذه البرامج إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية وتوجد في الوقت نفسه فرصا للعمالة. وتسعى

برامج تنزانيا إلى الحد من زيادة عدد المتسربين من المدارس المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سعيا للحصول على عمل. وتعزز الحكومة تطوير الهياكل الأساسية التي تحتاج إلى عمالة كثيفة لصالح مجموعات الشباب المنظمة التي تضطلع بأنشطة زراعية في الأحزمة الخضراء الواقعة حول المراكز الحضرية لاستيعاب الشباب العاطلين. وفي محاولة لتعزيز الفلاحة بغية التصدي لمشكلتي الجوع والفقر، تقدم الحكومة أيضا معلومات لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية كما تقدم إعفاءات ضريبية على الأدوات والآلات الزراعية. ولدى الحكومة أيضا سياسات لمساعدة الشباب على حيازة الأراضي. وخصصت الحكومة مناطق للملكية الخاصة صُممت لتطوير الهياكل الأساسية المتصلة للشباب وسنت الحكومة قوانين لحماية الشباب من التمييز في مجال استئجار الأراضي.

٣٥ - وأنشأت الجمهورية العربية السورية لجنة وطنية تطور وتنفذ على وجه التحديد أنشطة ترمي إلى إيجاد العمالة والحد من الفقر. وتسعى سوريا بتهيئة الفرص في قطاعات الإنتاج والقطاعات الموجهة للخدمات، إلى تقديم سلع وخدمات من شأنها أن توفر فرصا للعمل ومن ثم تساعد أيضا في تخفيف حدة الفقر.

٣٦ - وتركز جمهورية كوريا جهودها على العاطلين عن العمل المتعلمين تعليما عاليا من خريجي الكليات وتسلم في الوقت نفسه بضرورة أن يتحقق الأثر المستدام على تشغيل الشباب عن طريق انتعاش اقتصادي يرتكز على توفير فرص العمل. بيد أن الحكومة تشعر بالقلق خشية أن يفقد الشباب إن ظل عاطلا عن العمل حتى يتحقق الانتعاش الاقتصادي، قدرته على العمل، الأمر الذي من شأنه أن يحد من احتمالات قبوله في سوق العمل في المستقبل فضلا عن الإضرار بالقدرة التنافسية الوطنية. وتسعى الحكومة إلى إلغاء النظرة التقليدية ومفادها أن العمالة تواكب النمو، وتستعرض الحكومة السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة من منظور إيجاد فرص عمل. وإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة على تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية وذلك بتحقيق الاستقرار في سوق العمل، وتحسين استثمارات الشركات وبيئة الإدارة من خلال العلاقات التعاونية بين الإدارة والعمال وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل جديدة.

٣٧ - وحددت أذربيجان ثلاث استراتيجيات رئيسية لتوفير فرص العمل: برامج سوق عمل نشطة من قبيل الأشغال العامة ودعم الأجور، واستغلال عائدات قطاع النفط لتمويل الأشغال العامة التي تحتاج العمالة الكثيفة وتعزيز بيئة مفضية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣٨ - وأشارت الجزائر إلى أن برامجها الجريئة ''ما قبل العمل'' تساعد الشباب على الانتقال من المدرسة إلى أماكن العمل وذلك بتمكينهم من الحصول على خبرات قيمة في بيئة مهنية وتجعلهم بذلك مرشحين مطلوبين بقدر أكبر في مجالات العمل الدائم.

٣٩ - وتضمن تقرير البرازيل معلومات عن برنامجها لإيجاد فرص عمل من خلال تقديم الدعم المالي. وتقدم حافزا ماليا يبلغ ٥٠٠ ١ ريال برازيلي لكل وظيفة جديدة تنشأ. وسيتم رصد هذا البرنامج عن كثب لضمان تهيئة أوضاع عمل ملائمة للشباب الذين وظفوا حديثا. وأشارت وزارة اليد العاملة والعمالة إلى أن الشركات التي ترغب في المشاركة في البرنامج دون الحصول على حوافز سيعلن عنها بوصفها ''شركات داخلة في برنامج الوظيفة الأولى''.

٤٠ - وأفادت تقارير بلدان أخرى أنها تسعى لاستكشاف فرص جديدة في قطاعات ناشئة، لتشجيع الصناعات التي تسهم مساهمة محددة في التنمية وتحفيز التنوع الاقتصادي. وتسلم سلوفينيا بضرورة وجود استجابة منسقة بين جميع الوكالات الحكومية لتسهيل عملية إيجاد وظائف جديدة. وفي عمان، تركز سياسة التنوع الاقتصادي على قطاعات من قبيل السياحة، إدراكا لأثرها المباشر وغير المباشر على عملية توفير فرص العمل. وتسلم الحكومة بأن النمو قد يؤدي إلى إيجاد فرص عمل تتفاوت من حيث الزيادة والنقصان وتسعى إلى تحقيق التوازن على نحو أفضل بين نمو العمالة ونمو الإنتاجية مع أخذ القيود الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد بعين الاعتبار.

٤١ - وتسعى إندونيسيا أيضا إلى اغتنام الفرص في قطاعات ناشئة، من قبيل السياحة، ووسائط الإعلام الجماهيري، والصحة والتعليم وحفظ البيئة، وقطاع الخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق بالقطاع الأخير، تسلم إندونيسيا كذلك بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعد حافزا رئيسيا للنمو وتوفير الوظائف في قطاعات أخرى لأنها تساعد معظم المشاريع على تحسين الإنتاجية وعلى أن تظل تنافسية. وثمة قطاع آخر يتلقى الدعم وهو قطاع الصناعات - الزراعية الذي يمكن أن يعزز الروابط الحضرية - الريفية ذات الأهمية الحاسمة في ما يتصل بتوفير فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر ومكافحة الجوع. وتسعى إندونيسيا أيضا إلى إدماج قضايا تشغيل الشباب في صميم المبادرات المحلية للتنمية الاقتصادية.

٤٢ - ومن المحتمل أن تفشل أكثر سياسات تشغيل الشباب سلامة من الناحية التقنية ما لم تستند إلى فهم واضح لتطلعات الشباب وإحباطاتهم وتوقعاتهم إزاء سوق العمل. والشاغل الرئيسي للشباب لا يتمثل في إيجاد أي عمل وإنما في الحصول على العمل المستدام الذي يوفر

فرصة للتقدم في ظل أوضاع عمل جيدة. و لم تعالج معظم التقارير التي قدمت قضايا النوعية والاستدامة، وأن تضمن بعضها معلومات عن أوضاع العمل. وأشارت المكسيك، على سبيل المثال، إلى الشعور بالقلق إزاء حقوق العمال الشبان وسعيها إلى تطوير أنشطة للقضاء على استغلال الشباب وتحسين أوضاع العمل وضمان المكافأة عن العمل على نحو سليم. وأشارت البرازيل إلى ضرورة اعتراف أصحاب العمل بحقوق العمال المتضمنة في الاتفاقات الجماعية للفئات التي ينتمون إليها، مع ضرورة كفالة أوضاع تمكن الشباب من مواصلة التعليم بالمدارس أو العودة إليها. وتسعى إندونيسيا إلى توفير حماية محسنة للعاملات خارج البلد. وتؤكد الجمهورية السلوفاكية على توفير فرص عمل للفئات المحرومة.

جيم – عملية صياغة وتطوير خطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب

٤٣ – تؤكد المبادئ التوجيهية لإعداد خطط العمل الوطنية لتشغيل الشباب (A/58/229، المرفق الأول) على ضرورة القيام أولا باستعراض حاسم للسياسات الوطنية التي نفذت في الماضي. بيد أن ردودا جد قليلة بينت إنجاز الاستعراض بالفعل. وبالمثل، قدمت معلومات قليلة عن السياسات والاستراتيجيات السابقة ذات الصلة بتشغيل الشباب، من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر، والسياسات الوطنية المعنية بالشباب والسياسات أو التقارير الوطنية المتعلقة بالعمالة وذات الصلة باتفاقيات منظمة العمل الدولية. و لم يبلغ سوى بلد واحد عن استعراضه حاليا للسياسات المتعلقة بالعمالة التي اتبعها في الماضي، وخططه المحددة للشباب واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر لتطوير نهج استراتيجي لمعالجة مسألة تشغيل الشباب.

٤٤ – ووردت تقارير كثيرة تتضمن إحصاءات توجز الحالة الراهنة لعمالة الشباب. بيد أن بلدين فقط أوضحا أن لديهما آلية للرصد والتقييم ومؤشرات خط الأساس أو بيانات إحصائية لرصد التقدم.

٤٥ – وتؤكد المبادئ التوجيهية أيضا أهمية خطط العمل الوطنية الجاري وضعها من خلال عملية استشارية تشترك فيها مختلف إدارات الحكومة ومنظمات الشباب والشابات فضلا عن ممثلين عن أصحاب العمل والعمال والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وكانت الأرجنتين والأردن وإندونيسيا والبرازيل وبولندا وجمهورية تترانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة وهولندا من بين البلدان التي أفادت في تقاريرها بوجود آليات استشارية شتى لخطط العمل الوطنية أو لتطوير سياسة تشغيل الشباب. وغالبا ما تتكرر الإشارة إلى مشاركة منظمات أصحاب العمل وكذلك إلى مشاركة وزارات حكومية بخلاف الوزارات العاملة مباشرة في مجالي الشباب أو القوة

العاملة. وأشارت البلدان التي قدمت معلومات عن مشاركة أصحاب مصالح آخرين إلى القيمة المضافة للسياسات والتنفيذ. وفي حين يسلم بعض البلدان بالمشاورات بوصفها جزءا من عمليتها لوضع استراتيجية تتضمن معظم الوثائق التي قدمت بيانات محددة قليلة عن العملية الاستشارية.

٤٦ - ويبدو أن مشاركة الشباب كانت ضعيفة و لم تذكر إلا في عدد قليل من الوثائق التي قُدمت. وأفاد عدد قليل من البلدان بأن الشباب يشاركون في صنع السياسات في حين صرحت بلدان أخرى بأنها تشجع مجموعات ومنظمات الشباب. ويقدم بعض البلدان دعما ماليا أو تقنيا لحركات الشباب، ويشجع البعض الآخر التعاون بين منظمات الشباب والحكومة على الصعيدين المحلي والوطني لحماية مصالح واحتياجات الشباب. وبصورة إجمالية، أفاد عدد قليل من البلدان عن تخصيص اعتمادات في الميزانية لدعم تنفيذ خطط عملها الوطنية.

٤٧ - ويسعى بعض البلدان إلى إقامة روابط بين الحكومة والمؤسسات التعليمية ومجتمع رحال الأعمال إدراكا منها لفائدة مشاركة رجال الأعمال في تحديد احتياجات العمل في المستقبل وتعليم وتدريب الشباب لتلبية تلك المطالب. وغالبا ما تقدم الشركات بما في ذلك الشركات المملوكة للأجانب، خبرات في مجالات التكنولوجيا والمعايير الصناعية والمهارات. وفي هذا السياق، تكفل جمهورية كوريا عمل الأوساط الصناعية والجامعات معا لتلبية الطلبات المستقبلية من المهارات. وتحصل الجامعات التي تنشئ أقساما جديدة لتلبية احتياجات الصناعة من خلال إبرام عقود مع الشركات على دعم مالي حكومي لتغطية تكاليف المرافق والأبحاث. وإضافة إلى ذلك، وُضع نظام لتقييم مدى تلبية المناهج الدراسية بالكليات لطلبات الصناعة.

٤٨ - وأعدت جمهورية كوريا فضلا عن ذلك ميثاقا اجتماعيا ثلاثيا بشأن توفير فرص عمل. وتحاول الحكومة تهيئة بيئة استثمارية أفضل للأعمال التجارية. وتستنبط تدابير لتحسين مستويات الدخل للأسر ذات الدخل المنخفض وتعزيز شبكة السلامة الاجتماعية. وترمي هذه السياسات إلى تشجيع أصحاب العمل على توسيع نطاق استثماراتهم من أجل تشغيل الشباب واستخدام الموارد البشرية بفعالية أكبر. ويوافق العمال على التعاون لتحسين الإنتاجية وتثبيت الدخول.

٤٩ - وأشارت بعض البلدان إلى مشاركة أطراف فاعلة إضافية من قبيل الشركاء الأساسيين في شبكة تشغيل الشباب (منظمة العمل الدولية، والأمم المتحدة، والبنك الدولي)، ومنظمات دولية أخرى ومانحين والمجتمع المدني. ويوجد أكثر أشكال التعاون شيوعا في

نطاق الحكومات، وتضمنت تقارير كثيرة معلومات عن مشاركة وكالات أخرى في اللجان الخاصة ومناقشات المائدة المستديرة وفرق العمل أو حلقات العمل.

٥٠ - ويدعو قرارا الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة المتعلقان بتشغيل الشباب ١٦٥/٥٧ و ١٣٣/٥٨، الحكومات إلى الاستفادة من خبرات منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة والبنك الدولي في صياغة وتنفيذ وتقييم خطط العمل. ومن بين العدد المحدود من البلدان التي أفادت بأنها طلبت الحصول على مساعدة من المؤسسات الرئيسية الشريكة في شبكة تشغيل الشباب أذربيجان والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وإندونيسيا ونيكاراغوا وأوغندا. وأفادت أوغندا أيضا عن شراكتها مع وكالة التعاون الإنمائي الألمانية[١١].

رابعا - الاستنتاجات

٥١ - منذ اعتماد إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومسألة إمكانية حصول الشباب في كل مكان في العالم على عمل لائق ومنتج تزداد إلحاحا ولا تشكل بطالة الشباب وعمالتهم الناقصة مشكلة اجتماعية فحسب، بل تترتب عليهما أيضا أبعاد اقتصادية وأبعاد سياسية متزايدة.

٥٢ - وفي البلدان التي توفر حماية اجتماعية من قبيل التأمين ضد البطالة أو الرعاية الاجتماعية تمثل بطالة الشباب استنزافا هائلا لموارد الميزانيات الوطنية والمحلية، كما تمثل، في الوقت نفسه، تبديدا مؤسفا للقدرات والمساهمة المحتملة في التنمية الاجتماعية التي كان من الممكن أن يقدمها أفضل جيل من الشباب المتعلم عرفه التاريخ. وفي البلدان التي لا تتوفر فيها حماية اجتماعية منظمة تظهر الآثار المترتبة على بطالة الشباب بصورة أخرى. وتشعر بها الأسر التي تنازلت عن جزء من دخلها واستثمرته في تعليم بناتها وأبنائها لتجد أنفسها بعد ذلك وهي تواصل الإنفاق عليهم بعد أن أصبحوا شبابا يشعرون بالإحباط المتزايد والمرارة لاكتشافهم أنهم ''غير صالحين للعمل''. ويشعر بهذه الآثار أيضا الشباب الذين ينتمون لأسر ذات دخل منخفض حيث لا يستطيع الشباب أن يحصلوا على ''ترف'' البطالة الصريحة، يناضلون من أجل البقاء في وظائف بالاقتصاد غير الرسمي ضئيلة الدخل وعديمة المستقبل ومحفوفة غالبا بالمخاطر. كما يتحمل عبء بطالة الشباب جميع الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات المحلية والمجتمعات التي تعد بطالة الشباب فيها السبب الرئيسي للسلوك الهدام وسلوك تدمير الذات، سواء تعلق الأمر بممارسة النشاط في عصابات المناطق السكنية المجاورة أو بالانضمام إلى الميليشيات المحلية حيث يسعى الشباب العاطل اليائس لا إلى الحصول على الدخل فحسب، وإنما أيضا على الاعتراف به وعلى الشعور بالانتماء.

٥٣ - ونظرا للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على بطالة الشباب وعمالتهم الناقصة، فإن التقاعس لم يعد حلا.

٥٤ - وتوضح بجلاء التقارير والخطط الوطنية الـ ٣٩ المتعلقة بتشغيل الشباب أن البلدان تسعى بنشاط للحصول على إجابات، وتضطلع في الوقت ذاته بالعديد من الإجراءات وتتعلم. كما أن الخبرات التي تضمنتها التقارير كثيرة ومتنوعة في آن واحد. وقد تؤدي إلى استنباط استنتاجات واسعة النطاق.

٥٥ - الاستنتاج الأول: لا يوجد حل سحري، وليس ثمة سياسة واحدة ''صالحة''، يمكن تصديرها إلى بلدان أخرى بوصفها ''ممارسة جيدة''. بل إن السياسات والتدابير المتبعة لمعالجة مسألة تشغيل الشباب تتطلب نهجا متسقا ومتكاملا، يحقق، إعداد الشباب لسوق العمل، وفي الوقت نفسه، يعد سوق العمل لاستقبال الشباب. وعندما اقترح الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة تشغيل الشباب نهجا متسقا ومتكاملا تجاه تشغيل الشباب، استنادا إلى المجالات الأربعة الشاملة وهي القابلية للعمل، وتنظيم المشاريع، وتكافؤ الفرص وتوفير فرص العمل، سلم بأهمية الربط بين المنظور الذي يستند إلى العرض وذلك الذي يستند إلى الطلب.

٥٦ - الاستنتاج الثاني: ركزت سياسات تشغيل الشباب التي تضمنتها التقارير، إلى حد كبير على جانب العرض. وأفادت العديد من البلدان باتخاذ مبادرات تهدف إلى توجيه التعليم العام بدرجة أكبر نحو العمالة. وأشارت بلدان أخرى إلى أهمية مساعدة الشباب على إيجاد فرص عمل ذاتية من خلال إنشاء الأعمال الحرة وتنظيم المشاريع. وتُستثمر رؤوس أموال ضخمة لرفع مستوى برامج التدريب الحرفي ومواصلة إعادة تقييمها، وهي لا تركز على الحرف التقليدية فحسب، بل أيضا على تطوير المهارات الضرورية في عالم يتعين فيه على الشباب أن يتوقع تغيير وظائفه ومهنه بصورة متكررة طوال حياته. وثمة عنصر رئيسي آخر لإعداد الشباب لعالم العمل وهو إتاحة الفرصة له لاكتساب الخبرة أثناء العمل. ويدعم الجمع بين التدريب والخبرة في أثناء تأدية العمل، المسار المزدوج لنظام التدريب في ألمانيا الذي ساعد في إبقاء معدل بطالة الشباب في ألمانيا قريبة من معدل بطالة السكان ككل، وهو نظام نفذته بلدان أخرى كثيرة بأشكال مختلفة طبقا للظروف الوطنية في كل منها.

٥٧ - الاستنتاج الثالث أن جميع الجهود الرامية إلى إعداد الشباب بطريقة أفضل لعالم العمل قد تفشل ما لم تواكبها سياسات تؤدي بالفعل إلى إيجاد فرص عمل جديدة وإضافية للشباب الداخل إلى سوق العمل. وفي حين أفادت بلدان كثيرة عن ''عدم توافق'' المهارات مع أنواع الفرص المتاحة في سوق العمل، تتعلق مشكلة تشغيل الشباب في مجملها بعدم قدرة معظم السياسات الاقتصادية على إيجاد فرص عمل ذات نوعية تلبي توقعات الشباب وطموحاتهم.

وبدلا من أن يطلب إلى الجيل الجديد الحد من توقعاته، يتعين على واضعي السياسات تبني نمو اقتصادي كثيف العمالة مع الحرص على الكم والكيف، على حد سواء.

٥٨ - ولذلك، يجب بالضرورة أن تكون السياسات الرامية إلى تعزيز الأهلية للعمل وتنظيم المشاريع مشفوعة بتدابير تشجع الطلب وتوجد أعمال إضافية. وبصورة عامة، يتعين أن تصبح عملية توفير فرص العمل هدفا أساسيا - وليس ثانويا - لسياسات الحكومات المتعلقة بالاستثمار والنمو الاقتصادي. وهناك مجال محدد أعرب عدد من الحكومات عن ارتياحهم بصدده وهو زيادة الآثار المفيدة المترتبة بالنسبة للعمالة على سياسات الاستثمار في الهياكل الأساسية، بما في ذلك الأشغال العامة الكثيفة العمالة. وفي حين لا تستهدف هذه البرامج الشباب فقط، فإنهم عادة أكثر المستفيدين منها حيث أنهم أحدث الداخلين إلى سوق العمل.

٥٩ - الاستنتاج الرابع: لا ينبغي التطرق لمسألة تشغيل الشباب من زاوية أنهم يشكلون مجموعة مستهدفة أو أنهم مجرد مجموعة فرعية في سوق العمل. وإذا ركز صانعو السياسات طاقاتهم أولا على تحقيق نتائج سليمة لتشغيل الشباب، فإن من المتوقع أن تترتب على هذه النتائج آثار مستدامة على فئة الشباب طوال حياتهم، وأن تترتب عليها أيضا آثار إيجابية على فئات عمرية أخرى. وبدلا من اتباع سياسات لصالح الشباب على حساب فئات عمرية أخرى، ينبغي العمل على تعزيز السياسات التي تعنى بتشغيل الشباب بهدف تحسين أوضاع جميع الفئات العمرية في سوق العمل (وعلى سبيل المثال، فإن عمالة الشباب ضرورية لاستمرار واستدامة صناديق التقاعد والتأمين ضد البطالة).

٦٠ - الاستنتاج الخامس: يجب إجراء عملية استشارية لتقوم خطط العمل الوطنية على قاعدة عريضة وهو أمر ضروري لبلوغ أهدافها المرجوة. واتسمت عملية التشاور مع ممثلي منظمات الشباب ومشاركتهم في إعداد معظم خطط العمل الوطنية إما بالضعف أو بضآلة الإبلاغ عنها. ومن المحتم أن تفشل أكثر السياسات دقة من الناحية التقنية ما لم توضع وتنفذ على أساس الحوار مع الشباب الذين هم أول المستفيدين منها. وكانت مشاركة ممثلي أصحاب العمل ومنظمات العمال غير كافية في مجموعها.

٦١ - الاستنتاج السادس: إن غالبية البلدان لديها الكثير الذي تتعلمه من بعضها البعض وهي تتطلع أيضا إلى الحصول على هذه المعلومات والمعارف. وتتمثل القيمة المضافة لشبكة تشغيل الشباب في أنها تقدم آلية لتبادل المعرفة والخبرات فيما بين شركائها، يدعمها المبدأ الجوهري المتمثل في أن كل شخص، بغض النظر عن مستوى تنمية البلد الذي يوجد به، بحاجة إلى أن يتعلم شيئا، كما أن كل شخص لديه ما يتقاسمه.

٦٢ - الاستنتاج السابع: أن بلوغ الهدف المتعلق بتشغيل الشباب والمتضمن في إعلان الألفية يتطلب إجراء متضافرا ومتسقا لا على الصعيد المحلي والوطني فحسب، بل على الصعيد الدولي أيضا. وفي حين يتعين على الدول الأعضاء أن تبدأ جهودها على الصعيد المحلي وفي مجتمعاتها المحلية، يعتمد نجاحها في بلوغ هدف توفير عمل منتج ولائق للشباب على عدد من العناصر التي تتجاوز الحدود الوطنية وتحكمها ممارسات وسياسات واتفاقات دولية في مجالات من قبيل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وتدفقات الهجرة والتدفقات المالية.

٦٣ - الاستنتاج الثامن: يوفر وضع استراتيجيات وبرامج تشغيل الشباب أداة قوية لتحقيق توافق الآراء السياسي وترابط السياسات، على صعيد المؤسسات الدولية بين البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، وأيضا على صعيد الوزارات الحكومية الوطنية المختلفة (وزارات العمل والمالية والتعليم والخارجية والتجارة والصناعة)، ومنظمات الشباب وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال ومنظمات المجتمع المدني. ونظرا للاتفاق الواسع النطاق فيما بين مختلف المجموعات السياسية ومجموعات أصحاب المصالح بشأن أهمية تشغيل الشباب، فإن الإجراء المشترك المتصل بتشغيل الشباب قد يؤدي إلى بناء الثقة من أجل التوصل إلى اتفاقات في أكثر مجالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية إثارة للجدل، بل وإلى حل المنازعات السياسية أيضا. ووفقا لذلك، تجدر الإشارة إلى أن شبكة تشغيل الشباب قد أضحت منتدى لتحقيق الترابط وتوافق الآراء حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والحوار بين الشباب وصانعي السياسات.

٦٤ - أخيرا، وفيما يتعلق بتحقيق توافق الآراء السياسي، يوفر تشغيل الشباب جسرا يربط بين الأمن وبناء السلام والتنمية ويجدر إيلاء اهتمام خاص لاقتراح الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة تشغيل الشباب والمتعلق بوضع سياسة رئيسية جديدة وبمبادرة عملية المنحى بشأن الصلات بين تشغيل الشباب والأمن الجماعي ودعم هذا الاقتراح.

خامسا - توصيات

٦٥ - تقدم شبكة تشغيل الشباب وسيلة هامة لتحقيق الهدف المتضمن في إعلان الألفية والمتعلق بتوفير"عمل منتج ولائق للشباب". وتستمد شبكة تشغيل الشباب قوتها وتضامنها من قيادات الكيانات الشريكة لها. بما في ذلك المجموعة المتزايدة من بلدان الشبكة التي تطوعت بالمضي قدما للقيام بدور قيادي بشأن هذه المسألة، وألزمت أنفسها بضمان ترابط السياسات من أجل تعزيز تشغيل الشباب. وفي هذا السياق، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشجيع البلدان التي أعدت استعراضات وخطط عمل وطنية تتعلق بتشغيل الشباب على مواصلة التقدم السريع نحو مرحلة التنفيذ، وتحسين الأسس التحليلية والآثار المترتبة على أعمالها وذلك من خلال عملية التعلم عن طريق الأداء. وينبغي تشجيع البلدان الأخرى التي لم تعد حتى الآن خططا وطنية على أن تفعل ذلك. وتشجيع جميع البلدان التي لم تقدم بعد استعراضاتها وخطط عملها الوطنية إلى مكتب الاتصال التابع لشبكة تشغيل الشباب في الأمانة العامة للأمم المتحدة على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن؛

(ب) تشجيع الحكومات أيضا على وضع خطط عملها الوطنية من خلال التعاون بين الحكومة وممثلي منظمات الشباب وأصحاب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني وتعزيز الشراكات بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني. وينبغي أيضا تشجيع الحكومات على إدماج خطط عملها في وثائق استراتيجيتها الأوسع نطاقا المتعلقة بالتنمية وتخفيف حدة الفقر، وعلى تحديد الأوليات في حدود الموارد الضرورية من أجل تنفيذ هذه الخطط؛

(ج) تشجيع الحكومات على وضع مؤشرات جديدة تتعلق بالسياسات لرصد وتقييم التقدم المحرز بصدد تنفيذ خطط عملها الوطنية. ومع التسليم بأن معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة لا يوفر أساسا ملائما لرصد التقدم المحرز على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق بتحقيق هدف إعلان الألفية المتمثل في إيجاد عمل منتج ولائق للشباب، توصي بأن تنسق شبكة تشغيل الشباب عمل شركائها الأساسيين لوضع مؤشر محسن لا يأخذ في الحسبان الشباب في فئة البطالة المفتوحة فحسب، بل أيضا الشباب الذين هم في مرحلة التعليم، والشباب العاملين عمالة ناقصة، والشباب الذين يعملون في القطاع غير الرسمي والشباب الذين توقفوا تماما عن المشاركة في سوق العمل؛

(د) تشجع كذلك الدول الأعضاء على أن تجعل تشغيل الشباب جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها الشاملة للتنمية والأمن الجماعي، وأن تولي، في هذا السياق، اهتماما متزايدا، الوارد في التزام إعلان الألفية والمتعلق بإيجاد "عمل ملائم ومنتج للشباب". وينبغي النظر إلى هذا الالتزام بوصفه عاملا مؤكدا ورئيسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة، أن تركز الجهود على إتاحة الفرص للشباب من الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة

للحصول على عمل لائق ومنتج، وإعطاء المجتمع العالمي بفضل توجيه هذا الجيل ورعايته خلال العقد القادم أفضل الفرص لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(هـ) تجديد وتعزيز الدعوة الموجهة في قراري الجمعية العامة ١٦٥/٥٧ و ١٣٣/٥٨، إلى شبكة تشغيل الشباب، بقيادة منظمة العمل الدولية وبالشراكة الوثيقة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبنك الدولي ووكالات متخصصة أخرى ذات صلة، لتقديم المساعدة والدعم إلى الحكومات، بناء على طلبها، للجهود التي تبذلها لصياغة وتنفيذ الاستعراضات وخطط العمل الوطنية؛

(و) تعزيز مجموعة الشباب الاستشارية التابعة لشبكة تشغيل الشباب كي يتسنى لمنظمات الشباب المكونة لها أن تؤدي، إضافة إلى دورها الاستشاري الشامل، دورا أكثر نشاطا على الصعيد القطري لدعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية؛

(ز) توجيه الدعوة إلى بلدان ومنظمات شريكة جديدة للانضمام إلى شبكة تشغيل الشباب وتشجيع البلدان الرائدة على تعزيز عمل شبكة تشغيل الشباب بوصفها آلية بين تبادل القرناء والدعم والاستعراض؛ وبغية دعم المزيد من التطوير لهذه الآلية، توجيه الدعوة لمنظمة العمل الدولية، في إطار شبكة تشغيل الشباب وبالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والأمم المتحدة، لإجراء استكمال سنوي للتحليل والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في وضع وتنفيذ الاستعراضات وخطط العمل الوطنية المتصلة بتشغيل الشباب؛

(هـ) وقد أحاطت علما بالمساهمات المالية المقدمة في إطار الاحتياجات من الموارد الأساسية لأمانة شبكة تشغيل الشباب ولأعمال المنظمات الشريكة لها على الصعيد القطري، تشجع الدول الأعضاء على تقديم موارد مالية إضافية لتعزيز وتوسيع عمل شبكة تشغيل الشباب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

الحواشي

(١) مكتب العمل الدولي: الاتجاهات العالمية لتشغيل الشباب، جنيف، ٢٠٠٤.

(٢) الأمانة العامة لقمة تشغيل الشباب: بطالة الشباب: السيناريو الحالي (أيار/مايو ٢٠٠٢، من http://www.yesweb.org/docs/issuestatement.pdf).

(٣) انظر S/2003/688، الفقرة ٧٦.

(٤) شبكة تشغيل الشباب مبادرة استهلها الأمين العام لتنفيذ الالتزام الوارد في إعلان الألفية بتوفير عمل لائق ومنتج للشباب في كل مكان. وتضم الشبكة ١٥ بلدا رائدا، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بتشغيل الشباب، وفريق استشاري للشباب وشبكة آخذة في الزيادة من المنظمات الشريكة في كل

من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتنسق بقيادة مشتركة من الأمين العام، والمدير العام لمكتب العمل الدولي ورئيس البنك الدولي. ومنظمة العمل الدولية هي الوكالة الرائدة للشبكة وتستضيف أمانتها الدائمة.

(٥) انظر الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة بشأن متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية (A/56/422).

(٦) الاستثمار في الشباب بتعزيز تشغيل الشباب هو استثمارا ينشد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأنه يسهم مباشرة في: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتوفير التعليم الأولي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية. وبفضل تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، يمكن أن يسهم بصورة غير مباشرة في تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال؛ وتحسين صحة الأم؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى.

(٧) تقديرات منظمة العمل الدولية، استنادا إلى العدد التصاعدي للشباب الداخلين خلال السنوات الـ ١٠ القادمة في فئة العمر ١٥ إلى ٢٤ سنة.

(٨) للاطلاع على قائمة الدول الأعضاء التي قدمت استعراضا وخطة عمل وطنية أو تقريرا مرحليا عن تلك الخطة انظر المرفق الأول.

(٩) البلدان التي تطوعت لتصبح بلدانا رائدة في شبكة تشغيل الشباب هي حتى وقت كتابة هذا التقرير: أذربيجان وإندونيسيا وأوغندا وإيران (جمهورية – الإسلامية) والبرازيل والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسري لانكا والسنغال ومالي ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا ونيجيريا. ولم تقدم سوى سبعة من هذه البلدان الـ ١٥ خطط عمل وطنية أو تقارير مرحلية.

(١٠) وعلى سبيل المثال، اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)، واتفاقية الحد الأدنى لسن العمل، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)، والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢).

(١١) وفي حين أفاد عدد قليل من البلدان بأنه تلقى دعما من المؤسسات الرئيسية الشريكة في شبكة تشغيل الشباب، فإن أمانة الشبكة على اتصال بعدد من البلدان الرائدة بما فيها أذربيجان وإندونيسيا وأوغندا وإيران (جمهورية – الإسلامية) والبرازيل والجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسري لانكا والسنغال ومالي ومصر ونيجيريا لدعم وضع وتنفيذ خططها الوطنية.

المرفق الأول

قائمة البلدان التي قدمت خطط عمل أو تقارير مرحلية وطنية (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

١ - الاتحاد الروسي
٢ - أذربيجان
٣ - الأرجنتين
٤ - الأردن
٥ - ألمانيا
٦ - إندونيسيا
٧ - أوغندا
٨ - باكستان
٩ - البرازيل
١٠ - البرتغال
١١ - بلغاريا
١٢ - بوركينا فاسو
١٣ - بولندا
١٤ - تايلند
١٥ - الجزائر
١٦ - جمهورية تنزانيا المتحدة
١٧ - الجمهورية الدومينيكية
١٨ - الجمهورية العربية السورية
١٩ - جمهورية كوريا
٢٠ - سلوفاكيا
٢١ - سلوفينيا
٢٢ - سنغافورة
٢٣ - السنغال
٢٤ - صربيا والجبل الأسود
٢٥ - عُمان
٢٦ - فنلندا
٢٧ - كرواتيا
٢٨ - كولومبيا
٢٩ - كينيا
٣٠ - ليتوانيا
٣١ - المكسيك
٣٢ - المملكة العربية السعودية
٣٣ - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٣٤ - موناكو
٣٥ - النرويج
٣٦ - نيكاراغوا
٣٧ - هنغاريا
٣٨ - هولندا
٣٩ - اليابان

المرفق الثاني

معايير التحليل والتقييم الشاملين لخطط العمل الوطنية المتعلقة بتشغيل الشباب

ألف – عملية تطوير خطط العمل الوطنية

١ – هل تستخدم خطة العمل الإطار الوارد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد الاستعراضات وخطط العمل الوطنية والمتضمنة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعزيز تشغيل الشباب (A/58/229، المرفق الأول)؟

٢ – قبل إعداد خطة العمل الوطنية هل أعدت الحكومة استعراضا للسياسات والبرامج السابقة المتصلة بتشغيل الشباب؟

٣ – حسبما اقتُرح في المبادئ التوجيهية، هل استفادت الحكومة من التقارير الموجودة حاليا أو من بيانات السياسات المتعلقة بتشغيل الشباب (أي ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وتقارير عن اتفاقية سياسة العمالة رقم ١٢٢ ذات الصلة التي وضعتها منظمة العمل الدولية والسياسات الوطنية للشباب أو السياسات الوطنية للتشغيل؟

٤ – هل أعدت الخطة من خلال عملية شارك فيها:

- الشباب؟
- مختلف وزارات وإدارات الحكومة؟
- شركاء اجتماعيون؟
- المجتمع المدني؟

٥ – ما هي طبيعة عملية المشاركة وما هو مداها؟

٦ – ما هي الآليات الموجودة لرصد وتقييم خطة العمل الوطنية؟ وما هي مؤشرات خط الأساس أو البيانات الإحصائية المتوفرة لرصد التقدم؟

٧ – هل طلبت الأطراف التي وضعت خطة العمل هذه مساعدة من المؤسسات الرئيسية الشريكة في شبكة تشغيل الشباب (أي منظمة العمل الدولية أو البنك الدولي أو الأمم المتحدة) أو من مؤسسات أخرى خارجية في هذه العملية؟

باء – مضمون وأولويات خطة العمل الوطنية

٨ – هل تعتمد خطة العمل الوطنية نهجا متكاملا يربط بين جانبي العرض والطلب لسياسة تشغيل الشباب؟

٩ – ما هي المسائل البارزة التي أثيرت في إطار البنود التالية بما في ذلك (الأولويات الشاملة الأربع لشبكة تشغيل الشباب)؟

- أهلية العمالة – التعليم؛ التدريب الحرفي؛ الخبرة بالعمل؛ التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي؛ الانتقال من المدرسة إلى العمل؛ مسائل أخرى
- تنظيم المشاريع
- تكافؤ الفرص
- توفير فرص العمل – ربط تشغيل الشباب بسياسة الاقتصاد الكلي؛ سياسات حفز الطلب وإيجاد وظائف إضافية للداخلين الجدد في سوق العمل؛ ربط تشغيل الشباب بسياسات العمالة الشاملة بما في ذلك العناصر المشتركة فيما بين الأجيال؛ سياسات الاستثمار
- أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
- الصلات بين عمالة الأطفال وتشغيل الشباب
- أثر تشغيل الشباب في منع المنازعات وحلها